مجلة العلوم الإنسانية
Journal of Human Sciences
www.Suj.sebhau.edu.ly
Received 03/08/2017 Revised 11/10/2017 Published online 01/01/2018

التكنولوجيا والهوية مقاربة مرجعية

عمر القذافي هيبه
جامعة طرابلس– كلية الآداب –قسم علم الاجتماع
للمراسلةOmrhiba@yahoo.com

الملخص يتناول البحث التأصيل النظري لمفهوم الهوية الوطنية ومكوناته القيمية، وضبط حدوده وتوضيح أهميته ووظيفته الاجتماعية والسياسية، ودور العامل التكنولوجي في إحداث التغييرات والتحولات من خلال دراسة مظاهر تأثير وسائل تكنولوجيا الاتصال الحديثة على مكونات الهوية، الاجتماعية والنفسية والفكرية والثقافية، مع تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر في عملية صقل مفهوم الهوية وعلاقته بالمواطنة، وفق نظرة استشرافية لواقع القرن 21، وفي ظل الواقع الفعلي لتفاعل المجتمع مع أدوات وتقنيات الاتصال والتواصل الاجتماعي الحديثة في المجالات المختلفة للحياة الاجتماعية، في الوقت الذي يخوض فيه المجتمع العربي وإنسانه أزمة هوية وتحولات جذرية في كافة مظاهر حياته، لتعزيز أسباب وسبل حضوره معترك صراع الحياة الذي يعيشه العالم، الذي يتحول باضطراد إلى صراع بين الهويات والثقافات، حيث أصبحت فيه الهوية أحد العوامل المهمة في تحديد صداقات الدول وعداواتها، وذلك بفعل التحولات المجتمعية وعوامل وأساليب العولمة الثقافية والمعرفية والإعلامية، ومن ثم بات وجودنا مجتمعات عربية في التاريخ والجغرافيا، مرهوناً بوجودها الثقافي، في الوقت الذي تروج فيه المجتمعات الغربية لثقافتها وقيمها وأنماطها السلوكية المتناقضة مع ثقافتنا المحلية، عبر وسائل متعددة، يهمنا منها تكنولوجيا وسائل التواصل والاتصال الحديثة ودورها في تشكيل الهوية المعاصرة.

المقدمة

هذه الدراسة مساهمة فكرية نظرية وعملية لتحديد وضبط مفهوم أصبح اليوم شائع التداول في الأوساط الثقافية والسياسية، لكنه صعب الضبط والتحديد وهو مفهوم الهوية، إما عملياً خاصة وبعد الحراك الشعبي 2011م في بعض الأقطار التي تعرف تراكمات الطائفية والأثنية مثل لبنان –مصر–العراق وسوريا وليبيا مؤخراً، أصبح مفهوم الهوية والمواطنة وممارساتها يظهر للواجهة ويشكل صراعا اجتماعيا بين مكونات المجتمع الواحد، ،مما يضفى أهمية نظرية على ولوج مقاربتها أو دراستها، وأهمية العملية تكمن في مواكبة التحولات وإعادة تأسيس الحياة السياسية في الأقطار التي اتخذت نهج الثورة والتغيير، فكان ملف الهوية أحد الملفات الأساسية ذات الحساسية، والأكثر تناولا على صعيد صياغة الدستور وتعديلاته، واتفاقات المصالحة، والتشكيلات الوزارية والتقسيمات الإدارية والمحاصصة الجهوية، وأيضا على صعيد الممارسات العملية والسياسية المرتبطة بها –حالة دولة ليبيا–ما بعدما سمى بالربيع العربي، حيث يمر المجتمع بمرحلة انتقالية تتزامن مع ضعف مؤسسات الدولة، ولدراسة البناء المكون للهوية يمكن الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحديد ضبط المفهوم لغة واصطلاحاً، مع تشخيص وتقديم وصفا دقيقاً للهوية والعوامل التراثية المؤثرة فيها في ظل التحولات الاجتماعية والتقنية الحديثة.

تعريف الهوية:

تعريف الهوية لغة واصطلاحا:

ا– الهوية في اللغة: يعني مصطلح " الهوية" الانتماء والأصل والذات والمرجعية وهي مأخوذة من كلمة "هو" أي جوهر الشيء وحقيقته وكنهه وثوابته، وأيضا مبادئه، ويكفي طرح التساؤل التالي لتبيان ذلك، من نحن؟ من أنا؟ من هو؟ من أنتم؟ وهكذا.

ب–الهوية اصطلاحا: تعرف الهوية على أنها الحقيقة المطلقة أو الصفة الثابتة والذات التي لا تتبدل ولا تتأثر ولا تسمح لغيرها من الهويات أن تكون مكانها، أو نقيضا لها. فالهوية تبقى قائمة مادامت الذات قائمة وعلى قيد الحياة، وهذه الميزات هي التي تتميز بها الأمم عن بعضها البعض.

أما فلسفيا، تعبّر الهوية عن حقيقة الشيء المطلقة المشتملة على صفاته الجوهرية التي تميّزه عن غيره، كما تعبّر عن خاصية المطابقة أي مطابقة الشيء لنفسه أو لمثيله، وبالتالي فالهوية الثقافية لأي شعب هي القدر الثابت والجوهري والمشترك من السمات والرموز والصفات العامة التي تميز حضارته عن غيرها من الحضارات. [i]

فالهوية كالبصمة للإنسان يتميز بها عن غيره. وتُعرّفُ أيضا بمعنى "التفرّد"، فالهوية الثقافية تعني التفرّد الثقافي بكل ما يتضمنه معنى الثقافة من عادات وأنماط سلوكٍ، وميولٍ، وقيمٍ، ونظرةٍ إلى الكون والحياة. [ii]

وتعرف الهوية "Identity" بأنها مجموعة الأنماط والسمات المعيشية والفكرية والثقافية والروحية والسلوكية المتماثلة والتي تشكل في مجموعها إطاراً مرجعياً أي ما يسمى "العقل الجمعي" حيث يقدم الأفراد والجماعات أنفسهم من خلاله في تفاعلهم لغوياً ورمزياً مع الآخرين. [iii]

التعريف الإجرائي: الهوية هي الضمير الجمعي لأي مكون بشري بما يشمله من لغة ودين وتاريخ ومقومات تكيف الجماعة –عادات وتقاليد وأعراف– وإراداتها في الوجود داخل نطاق معين أو خارجه، للحفاظ على كيانها، ومرتبطة بحركة التاريخ والمسارات والمؤثرات الخارجية التي يتعرض لها، فهي نسبية متغيرة وليست ثابتة.

والهوية في كل مجتمع هي تلك الخصائص والسمات التي تتصف أو تتميز بها مجموعة بشرية في منطقة ما " بدوية–ريفية – حضرية"، أو أنها حصيلة مجموعة من التراكمات التاريخية والاجتماعية والسياسية والثقافية ثم النفسية والمعتقدات الدينية، طبعت الإنسان بطابع خاص أكسبته صفات معينة تحكمت إلى حد ما في تطلعاته وتمثلاته للحياة وسلوكياته وعلاقاته الاجتماعية.[iv] فتترجم بنية نفسية واجتماعية للهوية، قوية وغنية مشحونة بقيم ورموز إيجابية تذكي روح الانتماء والاعتزاز والكبرياء لأبنائها، ولها أيضاً أهميتها في تشكيل نمط شخصيتهم، ورفع شأنهم وتقدمهم، وبدونها تفقد المجموعة كل معاني وجودها واستقرارها، ولكن هناك حالات تكون فيها رموز الهوية ضعيفة مشحونة بعواطف سلبية كالشعور بالعار والكره للجماعة التي ينتمى إليها الشخص، مما قد تؤدى مثل هذه الرموز عندها إلى كره واحتقار الذات أو إلى الاستبداد والانتقام. ووفقا للعديد من الدراسات السوسيولوجيا، والأنثروبولوجيا التي تتفق على كون الهوية تُـــعدُّ معطى اجتماعيا يقوم على مبدأ التطابق والتناغم والانسجام، ويحمل دلالات التباين والتكامل والاختلاف، فإن الهوية تشتغل في التراث الثقافي شرطا ومناخا؛ فهي سند الإبداع، وشرط الإحساس بالذات والانتماء، بل هي التعبير الصادق عن الذات، وهي بذلك تغدو منطلقا وطريقا وهدفا.. إنها ترتكز على شعور غريزي بالانتماء والمحلية وتظهر ملازمة للثقافة الخاصة التي تشكل حاملا للهوية الجماعية، أي أن الهوية القائمة على الإرث الثقافي والسلالة المشتركة، ومن ثم فهي تساعد على اكتشاف النسق البنائي للمجتمع حتى يتحول إلى كل منسجم على مستوى الوعي [v].

وقد يتشكل وعي الفرد لهويته من حرارة الانتماء إلى جماعة اطمأن إليها. وتساكن معها، فمنحته هذا الشعور الذي يتعمق على قدر ترسّخ شعوره بذاته في عدم قدرته على الحياة خارج أسوارها العالية. وهي الانتماء هذا لا يعدو كونه "العصبية" عند ابن خلدون، هو الالتحام بالنسب والنعرة على ذوي القربى. [vi]

ومن نافله القول أن الشرق لم يكن استبدادياً دائماً، فالإسلام يعترف بالتعددية الفكرية والثقافية والحرية الدينية وبحق لكل أمة في البقاء والدفاع عن هويتها المحلية وخصوصيتها وموروثاتها، ويدعو للتسامح والتحاور مع الآخر ولا ينكر حقوقهم ووجودهم، فالاستبدادية والديمقراطية وُجدتا بدرجات متفاوتة أثناء تطور الجماعات الإثنو اجتماعية، والديمقراطية هي نتاج تطور اجتماعي اقتصادي سياسي بنيوي، برز بشكل أوضح مع ظهور الدولة البرجوازية الحديثة كيانا سياسيا محايدا، اتجاه العقائد الدينية والامتيازات العسكرية البيروقراطية والعائلية الإقطاعية، ونادت بفصل السلطات (برلمان– القضاء– الحكومة)، كما ظهرت أيديولوجيات اشتراكية وشيوعية تدعو إلى دولة حديثة ذات هوية مختلفة عن الدولة الحديثة البرجوازية، تقوم على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج لبناء الدولة الجديدة ذات الهوية الاشتراكية.

ويتضمن مفهوم الهوية كثيراً من العناصر التي تعطيه مادته وشكله المتميزين، مثل الأسماء" الكنية" والملامح، وأنماط التفكير، واللغة، والسلوك، والملابس، وأثاث المنزل، والعقيدة الدينية، والشعور القومي، والمنظومة القيمية، والارتباط المكاني بالجغرافيا، الأرض، والشعور الزماني بالتاريخ، وإذا ما وضعت هذه السمات أو العناصر في مصفوفة واحدة، فإنها جزء من هوية الشخص وبإمكانه أن يستعملها للتعبير عن الفكرة التي يحملها عن نفسه وعن علاقته بالمجموعة التي ينتمي إليها، وهى أيضاً تشكل إطاراً مرجعياً وتعريفاً بنائياً متكامل المضامين للهوية الوطنية التي تنعكس كأفعال بما تعنيه من استقرار في الوطن والدفاع عنه والتقيد بنظمه، واحترام قوانينه، والانتظام العام في المجتمع وفق مبدأ أخلاقي، ضمن نسيج مجتمعي متماسك، قائم على التعاون والمحبة واحترام الشعائر الدينية والتقاليد والأسرة والبيئة والتمسك بالقيم الدينية السائدة، واحترام الرأي الآخر ومعتقده ووجهة نظره إن لم تمس المسلمات العامة للمجتمع وسيادة الوطن.

فالهوية الجماعية للمجموعة هي عبارة عن حالة من الوعي الجماعي بالصفات والسمات المشتركة والحدود المميزة لها والتجارب والخبرات والرموز الشعبية المتوارثة التي تكون ثقافتها وذاكرتها التاريخية الجماعية، ووضوح حدودها، ومما يزيد من قوة تبلور الوعي، تجانس الجماعة ووضوح هويتها، الذي بدوره يعزز من حدود الجماعة وثقافتها وتراثها المشترك. فالموروث أو التراث الشعبي لا يعنى الماضي بل هو ذلك

المتصل القوي الذى يصل الماضي بالحاضر بالمستقبل من خلال الأجيال، وعبر الوعي بالرموز، التي تستقى أهميتها من مصدرين أساسيين:

أولهما الثقافة الرسمية للأمة أو الجماعة، التي تظهر في المؤسسات الرسمية الدينية والاجتماعية والسياسية والقضائية في صورة قوانين وأحكام وأدب وفن، ترعاه الدولة.

وثانيهما الثقافة الشعبية، التي هي ذلك النتاج الرمزي، المادي والمعنوي المعبر عن شعور وعواطف وخبرات الناس بشكل عام، وتنتقل شفاهة وبعفوية عبر الأجيال عن طريق التنشئة الأسرية، والتقليد، والمحاكاة، حيث تعد هي العنصر ألأهم في تكوين الهوية، والمحافظة عليها وضمان استمراريتها وتعزيزها وتثبيتها، ذلك أنها نابعة من روح الجماعة وأحاسيسها وضميرها. بما تتضمنه من قصص وأغاني وحكايات شعبية، ولغة وعادات وأعراف، وعِبر تاريخية، وسير قادة وحكماء.. الخ، تعمل على إثارة العواطف والأحاسيس والهمم، كما أن الرموز المادية أيضا تعبر عن هوية وشخصية أصحابها بكل بساطة كالملابس والأكلات الشعبية. ومن ثم يكون التراث الشعبي قادرا على تمييز هوية مُستعمله، وتعريف الآخرين بمن هو؟ وما هو؟ وأين يقع ولاؤه؟ ولتمييزه لنفسه عن غيره من الفئات الأخرى بعفوية وسهولة، لا يستطيع أن يضاهيها التراث الثقافي الرسمي.

وإذا كانت الهوية هي القاسم المشترك من سمات حضارية وثقافية بين أبناء الأمة والتي تميزها عن غيرها من الأمم، فإن الموروث الشعبي هو ركيزة الهوية، ومتى زادت قيمته التقنية والفكرية وأُحسنت كيفية التعامل معه بالعمل والفعل الصالح الإيجابي، على مستوى الفرد كمواطن، لمصلحة الدولة أو الجماعة، وعلى حساب مصلحته الشخصية، مما يعود على الفرد بالنفع والارتياح، ويستطيع المجتمع أن يحقق مكانة هامة بين الأمم والشعوب. وهذا يدفعنا إلى كشف العلاقة بين الهوية والمواطنة التي هي أيضاً تؤسس على تنوع الثقافة وتجارب الحياة، فالثقافة الوطنية هي التي تنتج مفهومها للمواطنة [vii] لذا يتحتم تدقيق العلاقة بين المفهومين، ووضع حدود بين مفهوم المواطنة ومفهوم الهوية.

الهوية والمواطنة:

لا يمكن لأي مجموعة من البشر أن تعيش أو تتعايش وتتفاعل مع باقي البشر في العالم المبنى حاليا على أساس الهوية الوطنية دون أن يكون لها هويتها الوطنية الخاصة بها، من أجل العيش والعمل المتبادل والمشترك في إطار إقليمي أو سياسي واحد بدون تسلط أو إجبار وعلى أساس تعهدات وتنازلات وتضحيات متبادلة متفق عليها ضمنيا بين المجموعات في إطار الهوية الوطنية.

والهوية في أبسط معانيها هي "تلك القواسم المشتركة التي توحد مجموعة من الناس وتميزهم عن غيرهم، وتتمثل الهوية في عدد من العناصر مثل اللغة والتاريخ والدين والتكوين الثقافي والجغرافي والنفسي والاقتصادي والإدارة والدولة. [viii]

أما فكرة المواطنة فهي كما يقول برهان غليون: " هي تحالف وتضامن والتماهي الجماعي بين أناس متساوين في القرار والدور والمكانة، ومن رفض التمييز بينهم على مستوى درجة مواطنتهم وأهليتهم العميقة لممارسة حقوقهم المواطنية، بصرف النظر عن درجة إيمانهم التي لا يمكن قياسها، وقدرتهم على استلهام المبادئ والتفسيرات الدينية وكذلك على ممارسة التفكير واتخاذ القرارات الفردية والجماعية سوف تولد السياسة بمفهومها الجديد"[ix] بينما يرى الجابري أن مفهوم المواطنة ليست جزءاً من التراث العربي الإسلامي السياسي، فقد كان مكانها مفهوم الرعية الذين يرعاهم راع ،وإن أقرب المفاهيم في هذا الشأن إلى روح الإسلام هو مفهوم "المواطن" في علاقته بالدولة وهو الشخص الذى لا يدين بالولاء لا للقبيلة ولا للطائفة ولا حتى للأسرة، ولا لحكم على رأسه فرد عادل أو غير عادل، ولا لدولة يكون بعض القائمين عليها يستمدون سلطتهم من مصدر غير مصدر إرادة الشعب المعبر عنها تعبيراً حراً[x]فالمواطنة غائبة ليست فقط عن الواقع السياسي العربي بل على مستوى التفكير أيضا، والطريق نحو المواطنة الكاملة مشروعا يظل شائكا ومليئاً بالصعاب، والأمر يتطلب نضالاً طويلاً لاستخلاص مزيداً من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[xi]

أما الفرق الأساسي بين المواطنة والهوية فهو يكمن في أن الأخيرة انتساب ثقافي، والمواطنة انتساب جغرافي قانوني سياسي، فالهوية مبنية على المعتقدات والقيم والأعراف بينما المواطنة مرتكزة على الانتماء الجغرافي أي أرض معينة[xii]والسؤال الذي يطرح نفسه ما هي طبيعة العلاقة بين المفهومين؟

أن طبيعة العلاقة بين المفهومين قد تكون علاقة تناغم وانسجام وأحيانا تعارض وتباين وبالتالي فمتى تتناغمان وتتكاملان ومتى تتعارضان. قد يبدو أن هناك تعارضا في المفهوم بين الهوية والمواطنة، باعتبار أن المواطنة تتعدى سمات ومواصفات الهوية، وتتعالى على جميع الخصوصيات القبلية والحزبية والدينية والطائفية، لكن هذا الاختلاف أو التعارض الظاهري يمكن تجاوزه إذا أخذنا في الاعتبار أن الهوية مكون تاريخي

ثقافي ارتضاه الناس بمحض إراداتهم الحرة، وهي كالمواطنة باعتبارها عقداً اجتماعياً سياسياً حراً بين أفراد ومكونات المجتمع.

ولكن عندما تحاول دولة ما، فرض هوية أو مواطنة على مكونات الأمة، يحدث نوعا من التعارض بين المصطلحين، فبدلاً من أن تؤطر الهوية وتقود إلى الدولة، تسعى الدولة لخلق الهوية، وبدلاً من أن تكون الدولة عاملاً إيجابياً في توحيد عناصر المجتمع تتحول إلى عامل تشتيت وتفتيت مكونات المجتمع وتلجأ إلى إعادة وصياغة أشكال من الانتماء كالقبيلة والعشيرة والطائفة والحزب.

ومن ثم كان من الضروري السعي إلى خلق نوع من الانسجام بين هويات الأفراد والمواطنة في المجتمع لخلق الأمن والاستقرا، والمساواة والتمتع بالحقوق وأداء والواجبات والاحترام المتبادل بين المواطنين والاعتراف بالتنوع وحسن تسييره لتحقيق التنمية والتقدم، فقد رأى بعض المفكرين مثل "توماس همفري مارشال "أهمية الربط بينهما في إطار موحد مهما كانت الهويات التي يظهرها الأفراد أو الجماعات والأقليات، فإن "هوية المواطنة" هي التي تشكل القاسم المشترك بين جميع أفراد المجتمع[xiii]،حيث إن تفعيل "هوية المواطنة" وتجسيدها في شكل برامج تنفيذية يترتب عليها ممارسات فعليه لجميع الحقوق والحريات ذات الصلة بالمواطن، والتي تعد السبيل لدعم الحرية والعدالة والمساواة والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية وتعزيزهما.

ويتطلب تحقيق ذلك تهيئة الظروف الأساسية التي تساعد على تنشئة الأجيال تنشئة ترسخ الوعي وحب الوطن والإخلاص له، والتضحية في سبيله، حفاظاً لأهلنا ومستقبل أبنائنا، ليبقى وطناً محصناً من أطماع الطامعين والفاسدين والقضاء على الجهل الذي هو العدو الأول للوطن، ذلك في إطار قيام الدولة الراعية بواجباتها نحو المواطن التي جاءت نتيجة عقد اجتماعي وتاريخي معه لإنهاء حالة الفوضى والاضطرابات بين الأفراد والجماعات، حيث يرى "هوبز"أن هذا التعاقد جاء نتيجة خوف الإنسان من أخيه الإنسان بما دفعه للتوقيع على العقد الاجتماعي لإحلال الوئام والسلام والطمأنينة، بينما يرى جون لوك بان رغبة الإنسان في الحفاظ على ممتلكاته هي التي دفعته للتوقيع على العقد، أما جان جاك روسو فإنه يرجع السبب إلى رغبة الإنسان في نشر مبادئ العدالة الاجتماعية وتعزيز المصلحة الاجتماعية[xiv].حيث يرى أن المجتمع المدني ينشأ بموجب عقد اجتماعي، فيه يتنازل الفرد عن حقوقه للأفراد، وهم بدورهم يتنازلون عن كل حقوقهم له، أي التنازل من المواطن إلى المجتمع، وهذا التنازل يجب ان يكون كاملاً وغير مشروط، من ا

أجل أن يكون العقد الاجتماعي مساهماً في توطيد الشكل الديمقراطي للحكم ويدعم الحرية والمساواة من الوجهة الاجتماعية، ويحقق الرفاهية للمجتمع، كما يؤكد "هوبز" أن البشر لديهم رد فعل ضد معاناة الآخرين تكمن في الشعور أو الإحساس وليس بالعقل، ومن ثم فإنه يرى أن ضبط النظام الاجتماعي والسيطرة عليه يتم من خلال دعم القيم الدينية التي تدعم القيم السياسية الاجتماعية، إضافة إلى تربية الفرد وتنشئته وفقاً لقيمها الأساسية ثقافية كانت أم دينية أو نقابية.[xv]

أهمية الهوية ومكوناتها:

يكتسي مفهوم الهوية أهمية بالغة من الناحيتين العلمية والعملية، خاصة في ظل واقعنا المعاصر في الدول العربية التي تعاني تحديات كبيرة نتيجة تركيبتها الديموغرافية القبلية والطائفية والعرقية والشكلية واللغوية، يضاف إلى ذلك التحولات التي حصلت حديثا بفعل الثورات العربية التي عرفت باسم الربيع العربي، حيث يعد عامل الهوية مهما وأساسيا في تحديد مسارها المستقبلي إيجابيا أو سلبياً أيتجه نحو التماسك والاتحاد أم الفوضى والجهوية والتشتت؟ كما يستنجد بالهوية لفهم ظواهر العنف والتطرف الديني والطائفي والقبلي وتفكك الدول، وحل جملة من المشاكل والقضايا التي تعاني منها بعض المجتمعات، فهي حجر الزاوية في بناء الدولة الحديثة وأداة المحافظة على وحدة الوطن وأمنه واستقراره اجتماعيا وسياسيا، فهي البديل الحاسم في اللحظات التي تطرأ فيها التحولات والتغيرات من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي[xvi] أو عند غياب الدولة في شكل فشل مؤسساتها الرسمية الإدارية والسياسية والعسكرية عن أداء مهامها الوظيفية .

إن الفوضى والصراع بين المكونات الاجتماعية والفساد الحكومي يضعف من نسيج المجتمع وسيادته وهيبته ويضع الوطن في خطر الضياع والانقسام وتصاعد الممارسات الخاطئة للدولة في تسيب الأعمال الحكومية، وانعدام المسئولية الوطنية، التي يقتضيها الدور أو المركز الإداري في الإخلاص والولاء لخدمة الوطن والمواطن فالمواطن يكتسب أهميته من البشر، الذين يستحقهم ويستحقونه، والمواطنة كالأبوة ليست منحة من أحد أياً كان، فمن المستحيل نزعه أو التبرؤ منه.

ومن ثم فإن مكونات الهوية الإنسانية تبرز وجودها عبر شبكة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية تندرج ضمن إطار حضاري وثقافي يتمثل في العناصر أو الضرورات التالية:

- مجال مكاني ووطن تاريخي مشترك، يربط بين من يشتركون في الهوية الوطنية الواحدة.
- العقيدة والدين: يعد الدين عنصرا أساسيا في تشخيص الهوية المجتمعية عامة، والثقافية خاصة، ومحدداً مهماً لإثبات شخصية الفرد والمجتمع.
- الفلكلور والعادات والتقاليد والأعراف: إن وجود هذه المتطلبات والضرورات الاجتماعية المشتركة من صميم تأصيل هوية أي مجتمع، أو جماعة من الجماعات، فمن خلال هذه الضرورات والمتطلبات تتشكل شخصية أفراد المجتمع وثقافتهم وأسلوب حياتهم وشكل تفاعلهم وتواصلهم.
- العقد الاجتماعي والعقد السياسي: المجتمع السياسي عبارة عن شخصية معنوية ذات إرادة، هي الإرادة العامة، التي تنمو دائما نحو تحقيق وصيانة الرفاهية لإفراد المجتمع، وهى مصدر القوانين وتتكون من كل الإفراد في علاقاتهم بالدولة، وفي علاقاتهم بعضهم بالبعض، وحكمها غالبا عادل غير جائر، حيث أن لكل دولة أو جماعة عقد اجتماعي لتسيير نظام الحياة والفرد، وإنشاء حياة اجتماعية منظمة وفق مبادئ وثوابت المجتمع، وما يقابله من تصورات سياسية مثبتة في مرجعية العقد الاجتماعي، وبالتالي فإن الدولة تعبر عن هويتها في المجتمع الدولي سياسيا من خلال الدستور والقانون والوثائق الحقوقية.
- ذاكرة تاريخية مشتركة: حيث يعبر التاريخ عن ذاكرة مشتركة للإفراد والجماعات ويمثل ركناً مهماً من هويتهم، فالتاريخ بين حقائق ونوايا الاستعمار المتجدد في عباءة العولمة ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، والنظام العالمي الجديد، فالتاريخ هو من يبين عناصر الهوية باعتباره يدرس الماضي، وتستند عليه الدول في بناء حاضرها واستشراف مستقبلها.
- عقل جماعي تحكمه منظومة حقوق وواجبات مشتركة كحق التعليم وحرية التعبير، وحق الحياة بكرامة وحق العمل، ذلك أن لكل مجتمع عقله الجمعي وقيمه التي يحتكم إليها.
- لغة ورموز مشتركة: تعد اللغة عاملاً مهماً في تشكيل الهوية وتأكيدها وإثبات وجودها وأداة أساسية للتواصل الاجتماعي وللمحافظة علي الهوية والذاتية الثقافية للارتقاء بالسلوك الإنساني في المجتمع لمواجهة الغزو والهيمنة الثقافية لمشاريع الغرب لتمزيق وحدة الأمة، والتي عادة ما تستهدف الشباب لتفقده هويته والقدرة على الشعور بالأمن والاستقرار في حياته اليومية، لذلك جاءت نظرية صراع الحضارات لتعلن أن الحضارة الإسلامية المرتكزة على اللغة العربية هي العدو الأول للحضارة الغربية.
- العَلم الواحد وهو الرمز المعنوي الذي يجمع كل أبناء الشعب، له رسم وشكل محدد.
- اقتصاد مرتبط بمجالات مكانية معينة، أي رباط اقتصادي نظام مالي واحد وعملة موحدة.
- وجود حالة من الوعي عند أفراد الجماعة الواحدة الذي يتضمن مجموعة من العناصر تتمثل فى الاتي.

1) الوعي بوجود الروح النابعة من مجموع الرموز التي تجمع وتُميز أفراد الجماعة أو الأمة.
2) الوعي بأن الشعور الذي يجمع الجماعة ويميزها، إنما هو شعور متبادل بين جميع الإفراد.
3) الوعي باستمرارية تلك الروح من الماضي إلى الحاضر وصولاً للمستقبل. عبر المكان والزمان رغم تغير الزمان والمكان.
4) معرفة الأخرين بتميز تلك الجماعة أو الأمة من خلال رموزها.
5) الشعور بالاعتزاز والانتماء إلى تلك الروح أو الهوية.

غير إن هوية أي مجتمع ليست أمراً ثابتاً سرمدياً، كما ذهب إلى ذلك المفكر المغربي محمد عابد الجابري بل يرتبط بالمؤثرات الخارجية، والصراع على السلطة والتداول العلمي للأفكار.[xvii] فمفهوم الهوية متحرك، وفي حالة بناء دائم، من خلال الوضعيات التي يكون فيها الأفراد والجماعات، ونوعية العلاقات والتفاعلات الموجودة بينها، وفي تلك الوضعيات وما يحدث داخلها من علاقات ينمو شعور الانتماء والوطنية وتأكيد الهوية ورسم مجالها، وبالتالي فإن الارتباط بالهوية القومية إنما هو نتيجة المخزون النفسي المتراكم من الموروث التاريخي والثقافي وتفاعله مع الواقع، فيتحول المجتمع من مرحلة إلى أخرى، وهذا لا يعني حدوث قطيعة بالماضي، وإنما استمرارية حضارية على أساس احتياجات العصر ومتطلبات الناس.

ويُجمع علماء الاجتماع أنه من غير الممكن أن نتصور مجتمعاً أو شعباً بدون هوية، إذ إن كل جماعة أو أمة لها مجموعة من الخصائص والمميزات الاجتماعية، والنفسية والتاريخية والثقافية والدينية المتماثلة التي تعبر عن كيان تتصهر فيه جماعة أو شعب منسجمون ومتشابهون بتأثير الخصائص التي تجمعهم، فمن نافلة القول إننا لم نقتنع بما يزعمه "داريوس شايغان" "أن الهوية صورة مغلوطة للذات"[xviii]

وظائف الهوية:

تتمثل وظائف الهوية في الآتي:

1- ضمان وتأكيد الاستمرارية التاريخية والخصوصية للأمة بحيث لا يمكن التشكيك في انتمائها.
2- تحقيق درجة مهمة من التجانس والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع في مختلف جهات الوطن الواحد.
3- تُثبت الهوية الوطنية للشعب المنتمي لها وتمكن صانع القرار من التحكم والتعامل بدراية مع الجماعات السياسية العابرة للحدود كجماعة الإسلام السياسي- أو تلك المحلية منها وغيرهما.
4- تشكل الهوية رمزاً وطنياً يحافظ على صورة الأمة أمام الأمم الأخرى.
5- تعمل الهوية الوطنية على تقوية النسيج الاجتماعي وترابطه.
6- تحافظ الهوية على الكيان المميز للمجتمع.
7- تُعد الهوية جسراً يعبر من خلاله الفرد إلى بيئته الاجتماعية والثقافية، فهي شعور وإحساس بالانتماء ويشترك مع عدد كبير من الأفراد في عدد من المعطيات والمكونات والأهداف، وينتمي إلى ثقافة مركبة من مزيج من المعايير والرموز والصور حيث أنه لا توجد هوية للذات دون هوية للنخبة.

لقد أصبحت قضايا الهوية في الوقت الحاضر تأخذ شكلا حاداً وبخاصة في البلاد التي توجد بها أقليات أو جماعات من البشر ينتمون الى أعراق وعصبيات وحضارات مختلفة.. يلجئون لحل مشكلة الهوية بالتركيز على الدم والعقيدة والإيمان والأسرة، والناس عادة يتجهون لا شعوريا إلى السلف والدين واللغة والمؤسسات، ويتباعدون عمن هم عكس ذلك، والواقع يقدم لنا أمثلة متعددة على ذلك منها :-

أ- محاولة الدولة التركية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وممانعة الدول الأوروبية صراحة لها، حيث أنهم لا يريدون دولة ذات هوية اسلامية في الاتحاد الأوروبي.
ب- بعض الدول الأوروبية التي كانت أعضاء في الحلف الروسي (حلف وارسو) أصبحت أعضاء في دول الاتحاد الأوروبي.
ج- الاعتداءات الإسرائيلية على سكان غزة وحدت العرب تحت هوية ثقافية دينية إسلامية عربية، في صورة تبرعات ومساعدات ومظاهرات ومبادرات لحل المشكلة.

لقد أصبح من الظواهر الواضحة في هذا العصر، البحث عن الهوية والأمن والأمان، عند بعض المجتمعات، عبر نبش الماضي والتحقق من الجذور والصلات لحماية أنفسهم من الذوبان في هوية أخرى وتكوين هيكل ثقافي جديد متوافق مع مرجعيتهم الأصلية، التاريخية والجغرافية والاجتماعية[xix]فضاعت هويتنا بين مثقف تربى في أحضان الغرب وبين من تضلع في تاريخ الأمة وتشربه، دون أن يدرك هذا وذاك أننا مع نهاية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين نحاول في ليبيا بناء دولة في شمال أفريقيا يجب أن يؤمن أهلها بها كهوية لهم، قبل أن يُؤمنوا مصالحهم فيها. كحماية لهم، وكوطن نتوحد فيه من اجل أن يكون كياناً بين الدول نجعل منه هوية لأنفسنا سواءً كنا مهاجرين أو سكاناً أصليين.

لقد حان الوقت خلال هذه المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع الليبي أن تتحمل جميع النخب -في ليبيا- المسئولية بضرورة الوعي لمسألة الهوية الوطنية وألا تخلط في طرحها بين ما هو سياسي وما هو تاريخي من ثقافة وقيم وعادات وتقاليد وبين "وطنية الهوية"، فالأخر مثلاً يعرفني أن هويتي ليبي، حيث أنني لا أقدم نفسي للآخر، كأفريقي أو شرقاوي أو غرباوي أو أمازيغي طارقي أو تباوي.

ألا يستحق منا هذا الوطن الغني بخيراته وموارده الطبيعية والبشرية والجغرافية أن نضحي من أجله سواءً أكنا عرباً أو أمازيغ أو أهالي في الشرق أو الغرب أو في الجنوب، أن نصنع بثقافتنا المتنوعة ألوان علم جديد كرمز معنوي لهوية من صناعة شباب هذا المجتمع الجديد، وأن نقدم للتاريخ الإنساني نموذجاً للتعايش والسلم الاجتماعي، فقد خلق الله تعالى البشر شعوباً وقبائل ليتعارفوا، وأن ندرك أننا في أي عالم نعيش، ونحس بالخطر الذي يتربص بنا، فالتوافق مع ذواتنا أولاً، ثم من تربطهم معنا مصالح.. وإلا فلن يكون لنا مكان في عصر يسوده الرعب النووي والاقتصادي في ظل نظام العولمة وعولمة القيم وتكنولوجيا التواصل والاتصالات، والتشكل الرأسمالي للمجتمعات المعاصرة وقيام الدولة القومية الحديثة [xx]حيث اختفت الحرية وغاب العقل، وأنقلب التقدم بمفهومه الإنساني إلى انحطاط وتراجع مغلق للغاية، في ظل فوضى عارمة وصفها البعض بالفوضى الخلاقة، بل هي المدمرة للعلاقات بين الأفراد والمجتمع الذى يعيشون فيه، وتفسخ لهوية الأمم والشعوب الإسلامية.

فالهوية تتحقق بالاتصال مع الآخرين، وهوية الفرد تتبدل حسب اتصالاته وتفاعله مع الآخرين ومواقفه ومواقعه وأدواره الاجتماعية، فالهوية معطى من الآخرين، وانعكاس واضح وكامن لمواقفنا نحوهم وردود أفعالنا عليهم، مما يؤكد أن الهوية معطى من الآخرين، لا يلغى أساس تشكلها ذاتياً وصيرورة تطورها بتطور الجماعة الاثنو اجتماعية البنيوي، فهذا التطور

هو شرط البناء الذاتي لكل العناصر والمكونة للهوية عبر الاتصال والتواصل الاجتماعي.

تكنولوجيا الاتصال ومستقبل الهوية: –

يتمثل مفهوم الهوية بتصورات الأفراد والجماعات وتقييمهم لأنفسهم، أو في تصوراتنا حول الآخرين، في مراحل تبلورها وتطور عملية إدراكها عبر عملية الاتصال، كعملية اجتماعية ونفسية وثقافية وحتى ذاتية يشكل الأفراد من خلالها صوراً ذهنية حول طبيعة الإطار المرجعي للهوية الذي يوافقون عليه في تعريف أنفسهم، فالاتصال بمفهومه العام هو تلك العملية التي يمكن من خلالها تعزيز الانتماء لهوية ما، أو إعادة تشكيلها وتطويرها أو هدمها، أو الإبقاء عليها في حالة التجميد، فمن خلال الاتصال تعمل مؤسسات المجتمع كالأسرة والمدرسة والمسجد والزوايا ووسائل الإعلام المختلفة "راديو– تلفزيون، إذاعة، شبكة المعلومات الدولية" بشكل توافقي صياغة الهوية وإعطائها المضمون والشكل المناسبين. وفقاً لظروف وحالة الناس المجتمعية والثقافية والسياسية والأجنبية، غير أن وسائل الاتصال لا يمكن أن تصوغ هوية لأمة، بل أنها في أفضل الأحوال، عنصر مساعد لعناصر أخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية ونفسية، ويتوقف نجاحها على طبيعة التفاعل بين تلك المتطلبات.

ولكن الاتصال الحديث "خاصةً شبكة المعلومات الدولية" مازال يحظى باهتمامات النخب كإطار مرجعي ثقافي وقومي موحد، تنمي لدى الفرد إحساساً جمعياً بالانتماء لهوية تمتد جذورها في التاريخ وعبر الجغرافيا، وتستمد قوتها من عناصر الدين واللغة والتاريخ والتقاليد والفلكلور والمشاعر الوجدانية، حيث نلاحظ الكم الهائل من المساحة المكتوبة في الصحف، والوقت الذي تكرسه محطات الراديو والتلفزة، في إنتاج المسلسلات التاريخية والمقالات والتحليلات والبرامج والمواد الإعلامية التي تتوجه لأفراد المجتمع بكافة فئاتهم وشرائحهم بوسائل تؤكد الخصوصية الثقافية والاجتماعية والتاريخية واللغوية والجغرافية للأمة عبر فترات الزمن المتعاقبة والمختلفة، بهدف تحقيق تعزيز العناصر الأساسية للهوية في نفوس الأجيال، والمحافظة على تلك العناصر في وجه التحديات الإعلامية والعولمة الثقافية والمعلوماتية القادمة من الخارج والتي قد تهدد الأطر المرجعية لهوية المجتمع.

ورغم الجهود التي بذلتها وسائل الاتصال الحكومية في الوطن العربي، منذ النصف الثاني من القرن الماضي لتعزيز مفهوم الهوية المشتركة في نفوس أفراد المجتمع العربي فإن حصاد هذا الجهد لم يوفق في تحقيق الأهداف المرغوبة في بناء وعي قومي متواصل يمتلك الولاء والانتماء للجغرافيا والتاريخ، وهذا قد يرجع إلى تفشي الأمية التي حالت دون وصول الرسائل التي تعزز الهوية في أكبر شريحة ممكنة من الناس ناهيك عن قلة الموارد الاتصالية البشرية والمادية والفنية المتاحة أمام صانعي السياسات الإعلانية وسوء التخطيط والإدارة، وقلة الموارد البرامجية المحلية التي يمكنها أن تنافس المنتجات الإعلامية الأجنبية والأفكار التي غرسها المستعمر في المستعمرات التي خرج منها ففرنسا وبريطانيا مثلاً، عندما تخرج أي منهما من مستعمراتها، تجعل إشكالية الهوية إحدى معضلات التوحد لدى الشعوب في تلك المستعمرات، من باب فرق تسد، بيد أن الهوية العرقية لم تكن مطروحة بشكل كبير لبعض المستعمرات كما هو الحال في الشمال الأفريقي.

كما يتطلب الحديث عن دور تكنولوجيا الاتصال في تشكيل الهوية الوطنية والقومية نتناول ما يسمى بثورة الاتصالات والمعلوماتية التي أصبحت تشكل معلماً بارزاً من معالم المجتمعات الحديثة، فأدوات الاتصال وقنوات التواصل الاجتماعي لم تتنوع وتزداد عدداً فحسب، بل ازدادت دقة وتعقيداً تبث الخبر خيراً أو شراً دون حدود مكانية أو زمنية أو قيود على الحرية، مع إمكانية الوصول إلى محتوى أي رسالة (مسموعة– مرئية– مكتوبة) في المواقع الخاصة بوسائل التواصل الاجتماعي من أي مكان في العالم، وبالتالي فإن لها القدرة على التأثير في مختلف القضايا الإنسانية الأسرية والاجتماعية (قيم – عادات –تقاليد– عقائد...) فقد تحول الأنترنيت إلى شريك أساسي في حياتنا، وشكل جزءًا هاماً وحيوياً في تربية الجيل الجديد من الشباب ،الأمر الذى خلق تصدعاً في القيم الأخلاقية وترهلاً في دور الأسرة التربوي فى هذا العصر، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو، ما مصير هويتنا العربية وحتى الوطنية المحلية منها، في عصر أصبحت تتضاءل فيه المسافات ويختزل الزمن، وينطلق أكثر فأكثر نحو الاعتمادية المتبادلة، وفي عالم غدت فيه المعلومات سلعة تجارية، ومادة استراتيجية، مجتمع ما بعد الصناعة أو ما بعد الحداثة، وهو مجتمع رقمي عالمي، أفرز ما يعرف بالإنسان الرقمي (الأنترنيتي) فأصبح الإنسان إمام كم هائل من المعلومات والمعارف والأفكار والمشاعر المتنوعة في كل المجالات، تدفع بنا للقول أن الوفرة الاتصالاتية أصبحت أكبر ظواهر هذا العصر، إذ شكلت انتهاكاً عقلياً، وضغطاً نفسياً وإضراباً عقلياً، وتأثيراً واضحاً في مختلف جوانب حياة إنسان هذا العنصر، كالجفاء في الواقع، وظهور قيم ومبادئ جديدة، وتغيرات شكلية وموضوعية في القيم التقليدية نتيجة للتداخل والتفاعل بين

الأعراف والتقاليد المحلية ونظيرها الأجنبية، مما قد يؤدي إلى نوع من عولمة الهوية (هوية كونية) والقيم والمبادئ والأيديولوجية، باستخدام هويات إلكترونية افتراضية للتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي أكثر تعقيداً، الأمر الذي يطرح إشكالية اجتماعية معقدة تتعلق بالأثر المترتب على تذويب مجمل الهويات الشخصية وتفكيكها وازدياد عزلة الفرد وغربته اجتماعياً، وبالتالي ضعف الولاء للأسرة وعدم الانتماء للمجتمع، وانفصال الفرد عن قضايا مجتمعه، وسيطرة الأنانية وحب الذات[xxi]، فضلاً عن عدم ملائمة مفاهيم المواطنة التقليدية القائمة حضريا على سيطرة الدولة الوطنية وظهور أشكال أو أنماط جديدة من المواطنة، مثل المواطنة العالمية، والمواطنة غير الوطنية والمواطنة ما بعد الوطنية، ورغم أن هذه المفاهيم لم تتبلور بشكل كامل بعد[xxii]

وفي نظريته (الاستعمار الإلكتروني) يشير – توماس ماكيفل– إلى إن ثورة المعلومات تهدف إلى التركيز على التداعيات المرتبطة بالذهن، وسلوك المستهلك حيث يرى أنه كما كنا نتحرك نحو التمدين من مجتمع القبيلة، أي التحول من منظومة الهوية القبلية والانتماء للقبيلة إلى الفيسبوك، فالقبيلة تضم جماعة من الأشخاص ينتمون في الغالب إلى نسب واحد، وتتكون من بطون وأفخاذ وعشائر، غالباً ما يسكن أفرادها في مجال جغرافي معين، ويتحدثون لهجة مميزة ولهم ثقافة متجانسة وأنماط مشتركة وتضامن يسمى (العصبية) ضد العناصر الخارجية، ولكل قبيلة عاداتها وأساليب حياتها المعيشية وطرق اتصالها وأنظمتها الاجتماعية، وهذا هو الحال في مجتمع الفيسبوك، فهو يضم شبكات مختلفة، لكل منها سماتها وخصائصها وتقاليدها ومكانها في الفضاء الإلكتروني داخل وسيلة التواصل الاجتماعي، إذ يتم التواصل الأنترنيتي بدلاً من أن تكون المشاركة مع أُناس في بيوتنا أو مدارسنا أو في الحي الذي نسكنه، مما يفسر حجم التغير في نمط الهوية – الافتراضية– من دائرة ضيقة إلى مجال عالمي غير متناه[xxiii]

لا شك أن أية دراسة تتناول العلاقة بين التطورات الحديثة والسريعة في ميدان تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وبين الهوية يحتاج إلى ضبط وتعريف مصطلح التكنولوجيا وعرض منجزاتها ثم فهم مدلول الهوية.

وليكن عند بداية تعريف مصطلح التكنولوجيا في جانبه الفني فقط دون غيره، فيقال انها وسيلة تطبيق الاكتشافات والأساليب والقوانين العلمية، أو المعرفة المنظمة لإنتاج أدوات معينة، إضافة إلى إنها علم وطريقة للتمكين وحل المشكلات وأسلوب للتعلم والتفكير الذي يصل به الفرد إلى نتائج مرجوة، وبالتالي فهو وسيلة وليست نتيجة، كما أنها طريقة للتفكير في استخدام المعارف والمعلومات والمهارات بهدف الوصول إلى إشباع حاجات الإنسان.

فالتكنولوجيا يصعب عزلها عن المجتمع وظروفه ونظمه وقيمه بل أنها علاقة تبادلية أو تفاعلية تتفاعل وتترابط مع كل ما هو اجتماعي، وتتجاوب مع جميع عناصر المجتمع التي لابد أن تتغير مع التطبيقات والأساليب التكنولوجية دون أن يعني ذلك بالضرورة إضعاف أو فقد هوية أي أمة، مع ملاحظة حقيقة مهمة، وهي أن جميع الشواهد تؤكد في قدرتها على التأثير الاجتماعي بصورة أكبر وأعمق مما يتصور، خاصةً تكنولوجيا المعلومات لأنها تشمل جميع التكنولوجيات "مجتمع من المهارات" البسيطة إلى المركبة، ومن الصناعات إلى الأمور البيئية فهي تكنولوجيا قد حولت الاقتصاد من اقتصاد يحتاج إلى المعلومات إلى اقتصاد قوامه المعلومات، أي يحقق ثروته الرئيسية من خلال إنتاج وتوزيع وتصدير المعلومات والمعرفة العلمية.

أما الحديث عن الهوية العربية وعلاقتها بمنجزات العصر، فإنه يفتقر إلى تلك الازدواجية التي يتصارع حولها تياران فكريان، وهما تيار العودة للماضي وحلم امتلاك العالم بواسطة ما يسمى بالحل الإسلامي، وتيار يضع الإسلام كجزء رئيسي في هوية الأمة لكنه لا يتجاهل مستجدات العصر وضرورة التعامل معها بمنطق بحرص على العناصر الرئيسية في هويتنا ولا يتجاهل في نفس الوقت ما يطرأ على عناصر هذه الهوية من تغيير وتطور.

الإنسان المسلم الهوية والتكنولوجيا: –

خلال القرن الماضي حيث كانت المجتمعات العربية تعانى التفكك الفكري والحضاري أكثر مما هي عليه اليوم كانت الصحافة متنفساً هاما للمثقفين وأصحاب الأقلام الذين رأوا فيها منبرا لنشر الوعى القومي، غير ان الانتشار المحدود للصحافة والقيود المفروضة على حرية التعبير إضافة إلى تفشى الأمية عند غالبية السكان، جعلت منها وسائل اتصال نخبوية وليست شعبية.

ثم دخلت الإذاعة المسموعة " الراديو"التي ساهمت إلى حد ما في تشكيل الشعور بالوعي الجمعي "القومي"حيث تخطت معظم الحواجز السياسية منها والجغرافية والتاريخية ببرامج حول اللغة والدين والثقافة والفلكلور بمختلف تنوعاته حول–الأعراف والعادات والتقاليد الاجتماعية والرقص والغناء ولأمثال والحكايات الشعبية، والحرف والقبائل.....الخ – التي عملت كنقطة جذب لمكونات الهوية التي أصبح التركيز عليها واحدا

من أهم أولويات الإذاعات حتى الأجنبية منها كإذاعة لندن العربية bbc، التي أحست بتنامى الشعور بالوعي القومي لدى المستمع العربي.

وفى موجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي دخل التلفزيون مجال أغلب الأسر العربية يحمل معالم هوية تبدو في معظمها مشوشة من عناصر وهويات غربية، أحدثت في المواطن العربي مزيدا من الاغتراب. فنشأ جيل كامل مع التلفزيون الذي ساهم بما يحمله من برامج كأحد المحددات الرئيسية للهوية ينافس مؤسسات التنشئة الاجتماعية التقليدية.

وذلك نتيجة لبرامج موجهة لا تنبع من واقع بيئة العرب ولا من تاريخهم، فأصبح الأطفال يتحدثون فيما بينهم بلغة المسلسلات البوليسية والدرامية المدبلجة، الأوروبية منها والتركية ويتقمصون شخصياتها – ذكورا وإناثاً– إضافة الى تقليد عروض الأزياء، وأساليب المراسلين في نقل وقائع جرائم الحروب والمقابر الجماعية، وإخبار الخطف والحرابة "التمشيط" ومناظر العنف ومجازر القتل ونشر ومشاهدة الفضائح الأخلاقية والاغتصاب والتعذيب، وبالتالي غدا الانسلاخ وكأنه أمر لا رجعة فيه. فلم يُنظر إلى مسألة المحافظة على الهوية والأصالة بنوع من القلق وعدم الارتياح.

وحيث أن الهوية يجسدها حساً جمعيا لدى الإفراد في ظل إطار مرجعي تاريخي وثقافي ووجداني مشترك بينهم، فإن التكنولوجيا بما تحمله من كسر للحواجز والحدود والوقت، واقتحامها بمنتجات إعلامية عالمية متنوعة وذات كفاءة عالية يتعذر منافستها، تعمل بشكل جاد على تفكيك كل الأطر والبناءات وافتقادها جوهرها الأصلي، ووضعه في مجال العالمية الفضفاضة "العولمة" التي لا تخلو من رواسب غربية حاقدة، تزامن مع ظهور مجتمع المعرفة أو المعلومات وبروز مفهوم جديد هو مفهوم "ما بعد الحداثة "والذي يشير إلى مجتمع يتميز بالجودة والإبداع التكنولوجي والتقني، وخلاله تسلل الكمبيوتر في مجتمع المعلومات والى عالم قواعد شبكات المعلومات التي تسمح بنقل الصور والصوت والبيانات والنصوص والأفلام في لمح البصر، بين مرسل ومستقبل بين طرفي المعمورة، إلا أن محتوى تلك الشبكات لم يختلف عما تبثه القنوات الفضائية ،ولكن بشكل يفوق في خطورته ودسائسه برامج تلك القنوات الفضائية ،حيث سيكون التعرض لمحتواها فردياً وليس جماعياً، وتدفق المعلومات في اتجاهين بين مرسل ومستقبل مما يسمح بفرصة تفاعل وتأثير وتأثر أكبر بين الطرفين.

وعليه فإن المتغير الذي دخل حياتنا وأحدث خللاً في منظومة القيم التي تحكم علاقاتنا تجاه الآخرين، ورؤيتنا للأمور، ليست إلا ناتج عما أدت إليه الوفرة المادية واقتنائنا للتقنيات والأجهزة الإلكترونية المعقدة، وغيرها من منتجات الحضارة الحديثة، التي عرّضت المنظومة القيمية والأخلاقية للمجتمع لسيل من المفاهيم والتصورات الحضارية عبر التكنولوجيا ووسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي.

فقد أصبح اليوم حتى التحقق من الهوية –هوية أي شخص– معرفيا عن طريق بنوك المعلومات أو البيانات الشخصية أكثر سهولة عند إجراء المعاملات عن طريق الهاتف.. إذ أصبح من الأمور الشائعة الحصول على عنوان الشخص المعنى كاملاً طالما يذكر أسمه والرمز البريدي أو اسم والدته أو تاريخ ميلاده ورقمه الوطني، وجواز السفر.. فهذه كلها وسائل تقنية يمكن أن يتم التعرف بها على الهوية.

إن الله سبحانه وتعالى قد زود كلاً منا بمنظومة فريدة تساعد على تمييزه وتصنيفه عن غيره، وأن أكثر الوسائل مصداقية في هذا الخصوص، تكمن في الحمض النووي، إذ كلما تركنا أثراً من أنفسنا كقطرة دم أو شعرة أو قشرة جلد أو نقطة من السائل المنوي. في مكان ما، لابد أن يكتشف التحليل المخبري بصورة واضحة أن الأثر جاء منا، كما تساعد بصمة الأصابع وصورة حدقة العين في تحديد هوية الفرد بشكل فعال ومميز [xxiv]رغم أن هناك أدلة على أن الصوت والمظهر العام للشخص وشكله ذا أهمية في تحديد الهوية، لكنهما يتغيرا مع مرور الزمن أو إثر حادث أو مرض، وبالتالي يبقى الحمض النووي والبصمة وصورة حدقة العين لا تتغيرا.

في هذا العصف الذهني يتبادر عند كل منا تساؤل حول مدى قدرتنا كأمة الحفاظ على تماسك ما تبقى من هويتنا في حقبة ما بعد الحداثة، أمام هذا التدفق الهائل من المعلومات، بما يحمله من مفاهيم تتحدى كل ما ينم عن خصوصية ثقافية واجتماعية؟

في دراسة للمفكر الأميركي صمويل هنتجنتون، صاحب كتاب (صراع الحضارات)، نشرها في مجلة (شؤون خارجية) تحت عنوان (الغرب: متفرد وليس عالمياً)، يقول: إن روح أي حضارة هي اللغة والدين والقيم والعادات والتقاليد، وإن التغريب الثقافي في المجتمعات غير الغربية يؤدي إلى مزيد من تمسك تلك المجتمعات بثقافاتها الأصيلة، ولذلك على الغرب أن يتخلى عن وهم العولمة.

بينما يقول المفكر الإسلامي رشدي فكار "أن المسلم عليه أن يتواجه مع العصر وإنجازاته ويحتفظ بتعادله ما أمكن، فالإنجازات يرى من الخطأ أن يستغنى عنها الإنسان المسلم في

القرن العشرين وما بعده، بل من المستبعد على مسلم واعٍ بإسلامه معتز بهويته وانتمائه، متطلع إلى مستقبله، حريص على ان يتعامل موضوعياً مع حاضره، أن يتجاهل الإنجازات العلمية في القرن العشرين وما بعده، كما إنه من الصعب عليه أن يتجاهل المعرفة التكنولوجية التي أصبحت الآن وسيلة من وسائل التقدم وتصنيف المجتمعات، وان يتجاهل التطبيق الصناعي في مختلف الميادين الحياتية، إذا عليه ان يمسك بالإنجازات الثلاثة، العلم والتكنولوجيا والتطبيق الصناعي."[xxv]

فالتقدم العلمي إنجاز ضارب عليه إنسان القرن العشرين له جوانب إيجابية كما له جوانب سلبية حينما يوظف في أمور ليست في صالح الإنسان، والتكنولوجيا بدورها هي عبارة عن وسيلة من وسائل التوظيف العلمي وهي تتصدر في الوقت الراهن، وهدا ما أردنا المقارنة بين التوظيف العلمي والتقدم التكنولوجي، فالأول كان سائداً في بداية العصر في صورة نظريات علمية وقدرات ذهنية لدى كبار المبدعين والمكتشفين، بينما حالياً نجد الإبداع، والاكتشاف هو في طريقة التفنن في صياغة الأشياء، بمعنى كيفية توظيف العلم، ونعني بذلك التكنولوجيا أي أن الأجهزة تختزل وتكثف مع تعدد وزيادة في وظائفها وعطائها وذلك ما نلاحظه في وسائل الاتصال والتواصل والتنقل ووسائل الرفاهية والإنتاج وفي وسائل التبادل والاستلام.

تتصدر التكنولوجيا بلا شك في مجتمعات معينة مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وسويسرا وباقي دول أوروبا، أي الدول المتقدمة لا نقول إنسانياً بل متقدمة تكنولوجيا، فهذه المعرفة التكنولوجية لها انعكاسات سلبية كتلوث البيئة بالنفايات والمخدرات والشذوذ والإيدز، وتفسح العلاقات الاجتماعية والقلق النفسي وجفاف العواطف وتحاول المجتمعات المتقدمة في إنجازاتها أن تختزل هذه المشاكل بما لديها من وسائل التقدم والمناهج والتنظير والتنسيق والقدرات المتنوعة مما يجعلها تحاصر هذه الاختلالات... أما المجتمعات الفتية، والإسلام في غالبيته ينتمي إلى المجتمعات الفتية الآسيوية والأفريقية، مجتمعات تبحث عن طريق دون أن تفتقد قيم الانتماء والأصالة التي تتمتع بها حتى لا تقع في براثن ثالوث التخلف، والجهل والفقر والمرض، في عصر يفخر بإنجازاته، واستطاع أن يختزل المسافات والزمن وتتراكم فيه المعرفة، ويشعر فيه بعض من البشر بأنه إنسان حر ومتميز.

ومع ذلك تواجه الأمة العربية والإسلامية محاولات عديدة لاختراق منظومتها الثقافية وطمس هويتها ومحو ذاكرتها الجمعية، بتشويه قيمها الاجتماعية والدينية والأخلاقية وخصوصيتها المحلية وفلسفتها الحياتية، وذلك بوصمها بالجمود والتعصب والتخلف والوحشية والعنف والإرهاب، يقابل ذلك تقديم ثقافة الغرب وقيمها بصورة عصرية أنيقة ونشرها باعتبارها القيم العالمية والكونية المستقبلية فى صيغة "العولمة" أي أمركة نمط الحياة للشعوب والأمم، وفرض رؤيتها المستقبلية على العالم بإغراءات هائلة، ومظاهر براقة، وغلاف انفتاحي تنافسي مشروع، يتجاهل فى مضمونه العناصر التاريخية والثقافية والسيكولوجية للشعوب الضعيفة وتفرض عليها التبعية الاقتصادية والثقافية بحجة الانفتاح على مضطهديها ومستغليها.

وبالتالي على المجتمعات الإسلامية، وعلى كل مسلم أن يتطلع إلى التقدم العلمي والى اكتساب المعرفة التكنولوجية، ويندمج في كيان متكامل مع عصره، وأن يكون المدخل المعلوماتي هو المنطلق لتحقيق هذا الاندماج كبديل للمدخل الاقتصادي أو الأمني اللذين نادى بهما البعض في الماضي، ولكن أن يكون واعياً بما فيه من سلبيات التي قد تهز قيمة وهويته ويركز على الجانب الإيجابي ويتجاوز ما أمكن الجانب السلبي.

ومن ثم فمن الظلم أن توصف أمتنا بأنها غائبة أو مغيبة عن الوعي بمعيار العصر وتقنياته، وغارقة في قراءة كتب وسماع شرائط تتحدث عن الجن والسحر والشعوذة وخوارق الأذكياء في عصر الثورة المعلوماتية وعولمة الاقتصاد. قد اختفت الحرية وغاب العقل، وأنقلب التقدم بمفهومه الإنساني إلى انحطاط وتراجع مغلق للغاية،مع فوضى عارمة وصفها البعض بالفوضى الخلاقة، بل هي المدمرة للأمم والشعوب الإسلامية. ولهذا فإن مشروع الهوية الوطنية والقومية أصبح يشير فى اعتقادنا الى مسألة التغاير فى المواقف ما بين التبعية والحداثة وما بعد الحداثة، فى ظل التشكيك بوجود مقومات هوية جماعية للأمة مع ضعف وتفكك الدولة الوطنية، حيث أصبحت عناصر الهوية الوطنية بإشكالاتها المعقدة والمتعددة، لم تكن كافية للتوافق على مفهوم يُجمع عليه، لصياغة هوية موحده رغم وجود نقاط أساسية وثوابت ثقافية واجتماعية وجغرافية راسخة وتاريخ مشترك.

.

الخلاصة:

1) أن الهويّة عبارة عن كيانٍ مرن يمكن أن يتطور في جوانب معينة، ولا يمكن تحديدها كمُعطى نهائي، وتمتاز الهويّة بغناها الناتج عن تجارب أصحابها، والمعاناة التي مرّوا بها ونجاحاتهم وانتصاراتهم وتطلّعاتهم، إضافةً إلى احتكاكها الإيجابي أو السلبي بالهويّات الأخرى التي تتداخل معها، بشكلٍ أو بآخر.

2) إن الهوية الثقافية لجماعة ما، تجعل للشخصية الوطنية أو القومية طابعاً تتميز به عن الشخصيات الوطنية والقومية الأخرى.
3) تسهم الهوية الوطنية في تعزيز التعايش السلمي والأمن الاجتماعي والتفاهم بين أبناء المجتمع والمحافظة على التراب الوطني وثرواته، بما يكفل تحقيق التنمية الشاملة والعيش الكريم خاصة في المجتمعات ذات الواقع المتفجر حيث سيعمل كل طرف الاحتكام والاحتماء بانتمائه التقليدي والتاريخي.
4) تنمى أساليب وطرق حرية التعبير عن الرأي بطريقة بناءة وبروح ديمقراطية.
5) يستجيب مفهوم الهوية الوطنية في بعده النظري المثالي إلى العديد من المشكلات التي تعاني منها بعض الدول العربية والإسلامية لهذا أصبح مشروع دولة المواطنة أو الانتماء يُطرح كحل لتلك المشكلات من النخب في العالم العربي الإسلامي.

التوصيات:

تتشكل الهوية الوطنية في كل أمّة من الخصائص والسمات التي تتميز بها، وتترجم روح الانتماء لدى أبنائها، فتمنحهم الشعور الذي يتعمق على قدر ترسّخ شعورهم ذاتهم في عدم قدرتهم على الحياة خارج أسوارها العالية، ولها أهميتها أي الهوية الوطنية في رفع شأن الأمم وتقدمها وازدهارها، وبدونها تفقد الأمم كل معاني وجودها واستقرارها، بل يستوي وجودها من عدمه. لذلك كان من الضروري تعزيز وترسيخ الاهتمام بالهوية الوطنية مقترحا الاتي:

1) تدريس مادة الثقافة الشعبية لطلبة الجامعات والمعاهد العليا. استكمالا لمادة التربية الوطنية في المراحل الدراسية الأولى.
2) وضع استراتيجية عامة لبرامج توعية للشباب فى كل قرية ومدينه تبرز أهمية الثقافة الشعبية ودورها في تعزيز الانتماء لهوية ذات عمق تاريخي وحضاري أسهم في تطوير البشرية، وذلك كإقامة الندوات والمحاضرات والمؤتمرات العلمية والمعارض الدورية وإحياء المناسبات الدينية والوطنية وتمجيد البطولات والملاحم التاريخية وسير الإعلام والقادة والزعماء الوطنيين من خلال مجالس علمية وأمسيات وليالي مع شعراء وقصاصين وأدباء وروائيين شعبيين، ومسابقات في الغناء والرقص والموسيقى والألعاب الشعبية ..... الخ.
3) تكوين لجان وجمعيات لجمع وفرز وحفظ التراث وأرشفته بطريقة علمية تمكن من جلب الباحثين والدارسين والمهتمين بدراسة الموروث الإنساني وتسويقه

مراجع

(i) الجرارى عباس ، مكونات الهوية الثقافية المغربية، مقال نشر ضمن كتاب: الهوية الثقافية للمغرب، كتاب العلم، السلسلة الجديدة، 1988، ص 22.

(ii)تيزيني طيب، مفهوم التراث العالمي، مدخل باتجاه التأسيس، مجلة عالم الفكر، العدد الرابع، أفريل، اجوان،2008، ص 122

(iii)البيطار نديم، حدود الهوية القومية، نقد عام، بيروت، دارالوحدة،1982، ص11

(iv)وناس المنصف، الشخصية الليبية، ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة، تونس،الدار المتوسطية للنشر، 2014، ص19.

(v)تيزيني طيب، مفهوم التراث العالمي، مدخل باتجاه التأسيس، مرجع سابق، ص122وما بعدها

(vi)ابن خلدون، المقدمة، بيروت، دار لجبل، ب ت،ص141-142.

(vii)الخشت محمد عثمان، تطور المواطنة في الفكر السياسي الغربي، مجلة التسامح، مسقط،وزارة الأوقاف والشئون السياسية، عدد20، خريف 2007، ص34

(viii)عبدالكريم سعيد قاسم، المواطنة ومشكلة الدولة في الفكر الإسلامي،صنعاء، سلسلة دراسات حقوق الإنسان 13، 2008،ص21.

(ix)غليون برهان، نقد السياسة، الدولة والدين، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص152.

(x)الجابري محمد عابد، الوطنية فى المغرب والقومية فى المشرق، الدار البيضاء،سلسلة مواقف، العدد 12، مايو 2006، ص29.

(xi)بأبوالمجدد عبدالجليل،مفهوم المواطنة فى الفكر العربي الإسلامي، إفريقيا والشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2010، ص92

(xii)اللطيفي محمد، المواطنة المتساوية في الإسلام إمكانية التحقيق وعوائق التطبيق، صنعاء، 2008م، ص22.

(xiii)تقرير التنمية الإنسانية العربية تحديات امن الإنسان فى البلدان العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،لعام 2009، ص56

(xiv) البياتي أياس خضر، النظريات الاجتماعية، جذورها التاريخية وروادها، ليبيا، الجامعة المفتوحة طرابلس، 2002، ص54.

(xv)ناصر سعيد، دراسات فى نظرية علم الاجتماع، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2004، ص 53- 54.

(xvi)القباج محمد مصطفى، المواطنة وتجلياتها المعاصرة فى زمن العولمة، المجلة الجزائرية للتربية، المركز الوطني للوثائق، عدد8، يونيو 2007، ص8.

(xvii)الجابري محمد عابد، (الهوية العربية من صحيفة النسبي إلى تفكك الخلافة) موقع الأستاذ محمد عابدالجابري.-pdf2arab.blogspot.com/2016/10/1935-2010-1935-45.html

(xviii)شايغان داريوس، أوهام الهوية، ترجمة محمد علي معاد العامري، بيروت
، دار الساقي، 1993،ص127

(xix)درويش محمد أحمد، العولمة والمواطنة والانتماء الوطني، القاهرة،عالم الكتب، 2009، ص101.

(xx)هارلان كليفلاند، ميلاد عالم جديد" فرصة متاحة لقيادة عالمية، ترجمة جمال على زهران، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2000م، ص 128.

(xxi) فضيل دليو، التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، المفهوم والاستعمالات والفاق، الأردن، دار الثقافة، 2010، ص105

(xxii) سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، 2008، ص75

(xxiii) توماس. ل. ماكيفل، الإعلام العالمي، ترجمة عبد الحكيم احمد الخزامى، مصر، دار الفجر والتوزيع، 2012.

(xxiv)زبيده محمد الهادى، النسب والحقوق المتعلقة به وتطبيقاته المعاصرة، ليبيا، منشورات جامعة 7اكتوبر الزاوية، 2007، ص112.

(xxv)فكار رشدى، محاضرات جامعية، الرباط، جامعة محمد الخامس، للعام الجامعي 1984-1985